إستراتيجيات وسياسات توجيه تحويلات العاملين بالخارج نحو تمويل التنمية: حالة مصر

أيمن زهري

٣-٤ ديسمبر ٢٠١٤

تمهيد

- كانت مصر، طوال تاريخها، دولة مستقبلة للهجرة، إلا أنه منذ منتصف سبعينات القرن العشرين أصبحت مصر دولة مرسلة للمهاجرين، عادة من أجل العمل.
- تزامن ذلك مع النهضة الاقتصادية التي شهدتها بلدان الخليج العربي وليبيا بعد إرتفاع أسعار البترول بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وتوجه تلك الدول الى إقامة نهضة اقتصادية استعانت خلالها بالعمالة القادمة من البلدان العربية المجاورة وفي طليعتها مصر ذات الثقل السكاني الكبير في المنطقة العربية.

تمهيد

- تزامنت هجرة العمالة المصرية للخليج في ذلك الوقت مع المشكلات الاقتصادية التى واجهتها مصر بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ والزيادة السكانية وعدم قدرة الإقتصاد المصري على إستيعاب الخريجين وتخلي الدولة مرحليا عن توظيف الخريجين.
- بالإضافة الى بلدان النفط، شهدت مصر موجه هجرة كبيرة للعراق في ثمانيات القرن العشرين، كما إنضمت الأردن ولبنان حاليا الى الدول المستقبلة للهجرة المصرية.
- بالتزامن مع الهجرة المصرية لبلدان النفط، أو قبلها بقليل، شهدت مصر تيار هجرة أقل قوة نحو الغرب بدأ في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر يتمثل في الهجرة نحو الغرب أو ما يطلق عليه في أدبيات الهجرة المصرية "بلدان المهجر."

تمهيد

- كانت أسباب هجرة هذه الفئة من المصريين مختلفة عن الهجرة المصرية لبلدان النفط حيث توجه هؤلاء المهاجرين الى بلدان تسمح لهم بالإقامة الدائمة والتجنس، وهو ما أدى الى تكوين جاليات مصرية في تلك الدول.
- وقد سعت الدولة المصرية لربطهم بمصر من خلال إستحداث منصب وزير الدولة للهجرة والمصريين بالخارج عام ١٩٨١ الذي إنتقلت تبعيته فيما بعد الى وزارة الخارجية ثم الى وزارة القوى العاملة والهجرة حاليا ليقوم بنفس مهام وزير الدولة للهجرة .

تمهيد

- وقد ساهمت تحويلات المصريين منذ بداية عصر الهجرة الكثيفة للمصريين من أجل العمل، خاصة في بلدان الخليج، في سبعينات القرن الماضي دوراً هاما في دعم الإقتصاد المصري سواء على مستوي الإقتصاد الكلي، من خلال توفير العملة الصعبة ودعم ميزان المدفوعات، أو على مستوى الإقتصاد الجزئي من خلال توفير الموارد المالية اللازمة للإنفاق علي إحتياجات أُسَر المهاجرين والإنفاق على خدمات الصحة والتعليم وتحسين ظروف السكن والإستثمار.

هذه الدراسة

- نتناول في هذه الدراسة بالعرض والتحليل بعض الموضوعات المرتبطة بالهجرة المصرية بشكل عام والموضوعات المرتبطة بالتحويلات وسُبُل توجيهها لتمويل التنمية بشكل خاص.
- بعد هذه المقدمة القصيرة، نقدم في الجزء التالي من هذا العرض توصيفا لمحددات وحجم الهجرة المصرية.
- ثم نقدم بعد ذلك عرضا لتدفقات تحويلات المهاجرين وإستخداماتها، ثم نستعرض سياسات توجيه تحويلات المهاجرين نحو تمويل التنمية.
- ونختتم ببعض التوصيات التي تصب في تعظيم الإستفادة بتحويلات المهاجرين في تمويل التنمية.

الهجرة المصرية

محددات/أسباب الهجرة المصرية

- تتعدد أسباب الهجرة المصرية بين أسباب مرتبطة بالمحددات الدافعة للهجرة من مصر والمحددات المستقطبة للهجرة في الدول المستقبلة، بالإضافة الى دور شبكات الهجرة المصرية في تيسير الهجرة. ويمكننا تقسيم عوامل الهجرة في الحالة المصرية الى ثلاثة عوامل/مجموعات:

1. العوامل/المحددات الإقتصادية
2. العوامل/المحددات السياسية:
3. العوامل/المحددات الإجتماعية (شبكات الهجرة)

محددات/أسباب الهجرة المصرية: العوامل/المحددات الإقتصادية

- يعد العامل الإقتصادي العامل الأهم في حركة الهجرة المصرية؛ إذ أن النمو المتزايد للسكان في مصر منذ الحرب العالمية الثانية قد خلق مشكلات اجتماعية واقتصادية تمثلت في معدلات البطالة المرتفعة، والتشغيل المنقوص، وإنخفاض الأجور والدخول، وإنخفاض العائد على التعليم، وتزايد نسبة الفقر، والاستجابات غير الملائمة (أحيانا) للسياسات الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة تلك المشكلات.
- وقد أصبحت ولا تزال عوامل "دافعة "للهجرة، من ناحية أخرى، فإن انتعاش إقتصاديات الدول النفطية بالخليج والحاجة إلى قوى عاملة وفرص التوظيف الناشئة عن ذلك شكلت عوامل "جذب" رئيسية للعمالة المصرية.

محددات/أسباب الهجرة المصرية: العوامل/المحددات السياسية

- يتمثل العامل الثانى في الظروف السياسية سواء في دول المنشأ (مصر) أو دول المقصد.
- فقوانين الهجرة في مصر وسياسات الدخول في الدول المستقبلة للمهاجرين لعبت بالفعل دوراً رئيسياً في توجيه تيارات الهجرة حيث شهدت مصر موجه كبيرة من الهجرة من أجل العمل في النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي نتيجة رفع القيود عن الهجرة.
- وقد تبين جليا أثر العوامل السياسية كمحدد للهجرة أثناء الحرب العراقية الإيرانية التي أدت الى حدوث تيار هجرة قوي من مصر للعراق لسد العجز في سوق العمل العراقي نتيجة لتجنيد الغالبية العظمى من الشباب العراقيين في تلك الحرب.
- كما شهدت مصر هجرة عائدة إبان حربي الخليج الأولي والثانية. أضف الى ذلك عودة نسبة كبيرة من العمالة المصرية في ليبيا بعد التغيرات السياسية التي شهدتها ليبيا في فبراير ٢٠١١.

محددات/أسباب الهجرة المصرية: العوامل/المحددات الإجتماعية (شبكات الهجرة)

- تلعب العوامل الإجتماعية دوراً هاماً في الهجرة، مثل المساعدة التى قد يحصل عليها المهاجرون من أقاربهم وأصدقائهم الذين سبقوهم للهجرة.
- وتلعب شبكات الهجرة دوراً هاماً في تيسير تدفقات الهجرة والمحافظة على ثبات تلك التدفقات.
- وحتى بداية القرن الحادي والعشرين كانت شبكات الهجرة تركز على دول الخليج العربى، والعراق والأردن وليبيا. فالمهاجرون الذكور الذين تمكنوا من الحصول على عقود عمل بالخارج عادة ما استطاعوا أيضاً تأمين عقود عمل لأقاربهم وأصدقائهم.
- بتوجه شريحة من المصريين للهجرة الى أوروبا، إزداد دور شبكات الهجرة في تيسير تدفق المهاجرين المصريين لتلك البلدان نظرا لتركز الهجرة في بعض القرى والمحافظات في مصر وإرتباطها المباشر ببلدان المقصد في أوروبا.[2]

تقدير حجم الهجرة المصرية

- كم يبلغ عدد المصريين بالخارج؟ .....
- تختلف تقديرات حجم الهجرة المصرية إختلافا كبيرا بإختلاف المصدر، فبينما تقدر الأمم المتحدة عدد المصريين بالخارج بـ ٣،٥ مليون مصري، تصل التقديرات المصرية الى ضعف هذا الرقم تقريبا.

تقدير حجم الهجرة المصرية

الدولة	العدد	النسبة المئوية بالدول العربية وغير العربية	النسبة المئوية (الإجمالي)
ليبيا	2,000,000	41.8	30.9
السعودية	1,300,000	27.1	20.1
الأردن	525,000	11.0	8.1
الكويت	480,000	10.0	7.4
الإمارات	260,000	5.4	4.0
قطر	88,500	1.8	1.4
عمان	45,000	0.9	0.7
لبنان	38,000	0.8	0.6
العراق	15,000	0.3	0.2
البحرين	12,000	0.3	0.2
اليمن	10,300	0.2	0.2
سورية	10,000	0.2	0.2
دول عربية أخرى	5,559	0.1	0.1
إجمالي الدول العربية	**4,789,359**	**100.0**	**74.0**
الولايات المتحدة وكندا	780,841	46.3	12.1
المملكة المتحدة	250,000	14.8	3.9
إيطاليا	190,000	11.3	2.9
فرنسا	160,000	9.5	2.5
أستراليا	106,000	6.3	1.6
اليونان	80,000	4.7	1.2
ألمانيا	30,000	1.8	0.5
هولندا	30,000	1.8	0.5
النمسا	25,000	1.5	0.4
سويسرا	12,000	0.7	0.2
دول أخرى غير عربية	22,317	1.3	0.3
إجمالي الدول غير العربية	**1,686,158**	**100.0**	**26.0**
الإجمالي العام	**6,475,517**		**100.0**

تحويلات المهاجرين وإستخداماتها

تحويلات المهاجرين وإستخداماتها

- من الناحية المالية والإقتصادية، تمثل تحويلات المهاجرين لبلدان المنشأ العامل الأهم من عوامل الهجرة.
- حيث تمثل تلك التحويلات أهمية خاصة بالنسبة لأُسَر المهاجرين على مستوى الإقتصاد الجزئي ولبلدان المنشأ بصفة عامة على مستوى الإقتصاد الكلي.
- وتمثل التحويلات الرسمية الجزء المرئي من التحويلات التي يرسلها المهاجرون لبلدان المنشأ والتي يمكن قياسها بقدر كبير من الدقة.
- ويختلف حجم التحويلات الرسمية طبقا لعدد المواطنين المهاجرين لبلدان أخرى ومعدلات الأجور والمخاطر السياسية ونوعية النشاط الإقتصادي في بلدان المهجر وبلدان المنشأ، بالإضافة للمستوى التعليمي للمهاجرين ومدة إقامتهم بالخارج وتوافر القنوات المالية المناسبة لنقل التحويلات من بلد لآخر وكذلك أسعار الفائدة السائدة في بلدان المنشأ وبلدان المهجر.

التحويلات الرسمية

تحويلات المصريين بالخارج لمصر ١٩٩٠-٢٠١٣

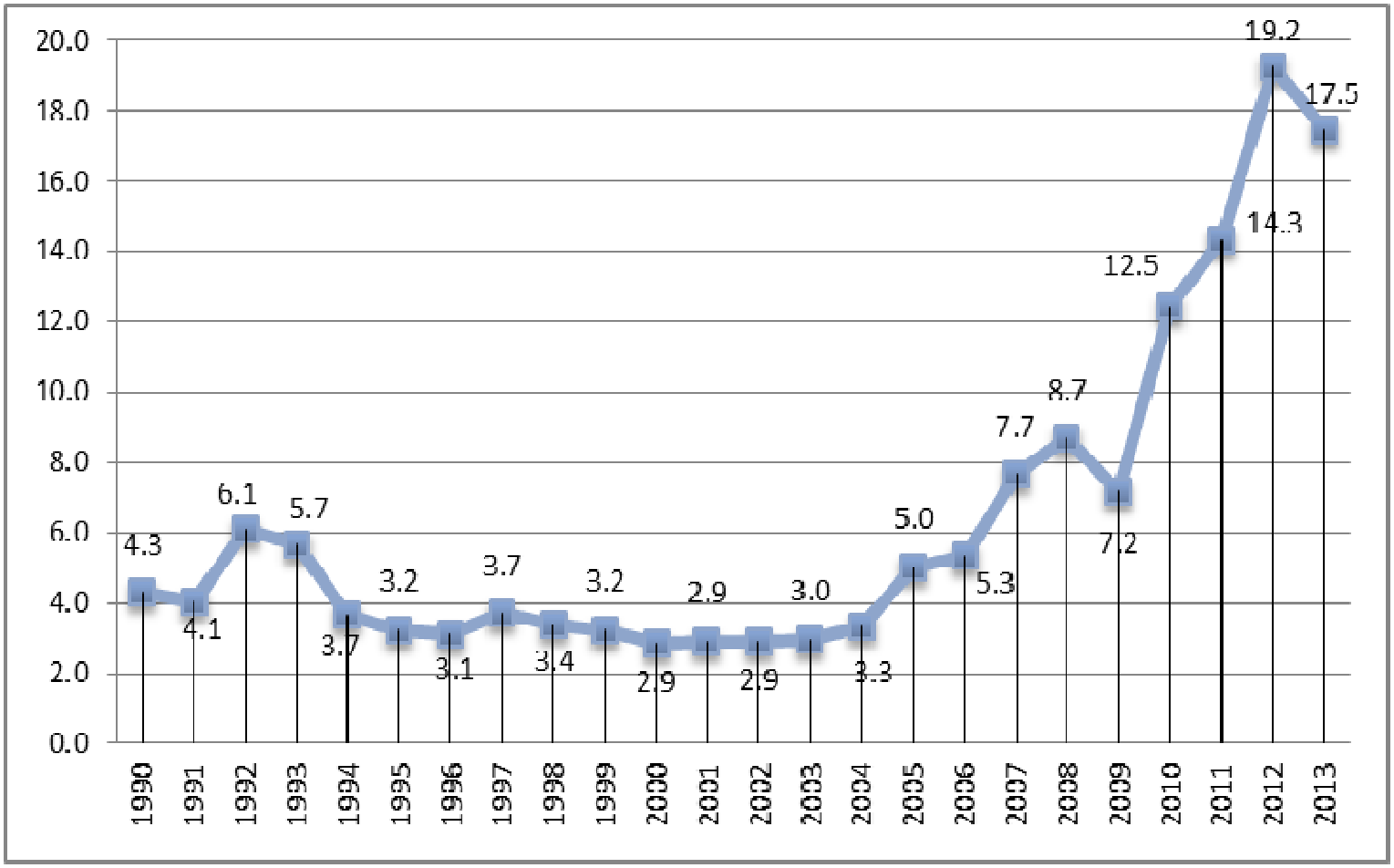

* التحويلات (بليون دولار) - المصدر: البنك الدولي (2014) التحويلات للخارج – أبريل 2014

التحويلات غير الرسمية

- على الرغم من أنها قد تمثل نسبة كبيرة من تحويلات المهاجرين، فإن التحويلات عبر القنوات غير الرسمية أو المبالغ المالية التي يحضرها المهاجرون معهم عند عودتهم الى بلدانهم لا يمكن رصدها أو إدراجها ضمن الإحصاءات الرسمية الخاصة بالتحويلات.
- لذلك لا ينبغي لنا أن نتجاهل التحويلات غير الرسمية للمصريين العاملين بالخارج سواء كانت تلك التحويلات نقدية أو عينية في صورة ملابس وأجهزة كهربائية وسلع أخري.
- ويتم إرسال التحويلات غير الرسمية عن طريق إرسال الأموال والمنقولات لعائلة المهاجر في مصر مع الزملاء العائدين لقضاء عطلتهم في مصر أو عن طريق إرسال التحويلات مع سائقي الحافلات كما هو الحال في ليبيا نظرا لإنتشار ظاهرة الحافلات التي تنقل العمالة المصرية من قري وأماكن محددة في مصر الى قرى وأماكن مناظرة في ليبيا تشهد تيار هجرة مستمر من خلال سائقين يقومون، بالإضافة الى خدمة نقل الأشخاص، بنقل الأموال بين بلد المقصد وبلد المنشأ.

مصدر التحويلات

- طبقا لبيانات البنك الدولي لعام ٢٠١٢، تتصدر المملكة العربية السعودية قائمة الدول المرسلة للتحويلات لمصر بنسبة تصل الى حوالي ٢٨ بالمائة من التحويلات التي تلقتها مصر في هذا العام، تليها المملكة الأردنية بنسبة ١٩ بالمائة، ثم تحتل الكويت المركز الثالث في قائمة الدول المرسلة للتحويلات لمصر بنسبة ١١ بالمائة، بينما تحل ليبيا في المركز الرابع بنسبة ١٠ بالمائة.
- وتشكل التحويلات المرسلة من تلك البلدان الأربع مجتمعة ثلثي قيمة التحويلات التي تلقتها مصر عام ٢٠١٢.
- كما أشرنا سابقا، لا تشمل هذه الإحصاءات التحويلات غير الرسمية حيث نعتقد أن نصيب التحويلات القادمة من ليبيا أكبر بكثير من تقديرات البنك الدولي إذا أخذنا في الحسبان التحويلات غير الرسمية.

تكلفة التحويلات

- تمثل التحويلات المالية للمهاجرين تجارة رائجة بين الدول المستقبلة والدول المرسلة للمهاجرين على مستوى العالم.
- وتعمل الدول المختلفة على خفض تكلفة التحويلات لعدة أسباب من أهمها تحقيق حجم أكبر من التحويلات للبلدان المرسلة للمهاجرين، وكذلك تشجيع المهاجرين على إتباع القنوات الرسمية في التحويل بما يكفل للدولة رصد تلك التحويلات وتقدير حجمها ومراقبة تدفقاتها، وكذلك حماية المهاجرين من إحتمال ضياع أموالهم من خلال التحويل غير الرسمي.
- مع إنتشار شركات تحويل الأموال، لم تعد المنافسة قاصرة على البنوك ولكن تجاوزتها لتشمل الشركات التى أنشئت خصيصا لممارسة تجارة تحويل الأموال عبر دول العالم المختلفة وأصبحت تتعامل مع شريحة كبيرة من المهاجرين نظرا لمرونة نظم العمل والإنتشار السريع في البلدان المرسلة والمستقبلة من خلال شبكات ضخمة من الفروع والوكالات.

تكلفة التحويلات

تكلفة التحويلات من المملكة العربية السعودية لمصر خلال الربع الثاني من عام 2014

المبلغ	750 ريال سعودي*		1870 ريال سعودي**	
المؤسسة المالية	رسوم التحويل	النسبة	رسوم التحويل	النسبة
موني جرام	24.08	3.21	15.33	**0.82**
ويسترن يونيون	29.10	3.88	20.20	**1.08**
تلي موني	49.35	6.58	80.60	**4.31**
بنك الراجحي	44.33	5.91	82.65	**4.42**
بنك إنجاز	46.35	6.18	82.65	**4.42**
البنك السعودي الأمريكي	46.35	6.18	85.65	**4.58**
إكسبريس موني	57.30	7.64	105.47	**5.64**
متوسط البنوك	45.34	6.05	81.63	**4.37**
متوسط الشركات	41.24	5.50	61.86	**3.31**
المتوسط العام	**42.41**	**5.65**	**67.51**	**3.61**

* ما يعادل 200 دولار أمريكي ** ما يعادل 750 دولار أمريكي

تكلفة التحويلات

تكلفة التحويلات من المملكة العربية السعودية لبعض البلدان خلال الربع الثاني من عام 2014

الدولة	750 ريال سعودي*		1870 ريال سعودي**	
	رسوم التحويل	النسبة	رسوم التحويل	النسبة
بنجلاديش	22.93	3.06	27.46	**1.47**
اليمن	23.89	3.19	29.73	**1.59**
باكستان	19.21	2.56	35.80	**1.90**
الأردن	32.44	4.33	38.95	**2.08**
الفلبين	29.88	3.98	41.14	**2.20**
مصر	42.41	5.65	67.51	**3.61**
الهند	**45.82**	**6.11**	**82.66**	**4.42**

المصدر: محسوب من قاعدة بيانات البنك الدولي: **Remittance Prices Worldwide: Making Markets More Transparent** http://remittanceprices.worldbank.org **21.08.2014.**

إستخدام التحويلات

- نظرا لكون تحويلات المهاجرين أموالا خاصة يرسلها المهاجرون لذويهم في مصر أو لحساباتهم الشخصية في البنوك المصرية، فإنه من اليسير رصد تلك التحويلات عبر النظام المصرفي من خلال البنك المركزي المصري بدرجة كبيرة من الدقة فيما يتعلق بالتحويلات الرسمية
- إلا أن إستخدام التحويلات يعود بالأساس الى السلوك الشخصي للمهاجر وأسرته في مصر سواء خلال وجود المهاجر بالخارج أو بعد العودة.
- لذلك لا يمكن رصد سلوك المهاجر من خلال إحصاءات أو سجلات رسمية، إلا إننا نستعيض عن ذلك بالإعتماد على نتائج الدراسات الميدانية.

إستخدام التحويلات

- إلا إنه نظرا لغياب الدراسات الميدانية الوطنية الشاملة التي تعتمد على عينة إحصائية ممثلة للمجتمع المصري، فإننا نضطر عادة الى الإعتماد على المسوح الميدانية بالعينة التي يتم تنفيذها في بعض المحافظات والمناطق الجغرافية المختلفة من خلال عينات إحصائية – وغير إحصائية في بعض الأحيان – لا تمثل المجتمع المصري ككل.
- إلا أنها تعطينا، في مجملها، صورة عامة حول سلوك إستخدام التحويلات لدي المصريين العاملين بالخارج وذويهم في مصر.

إستخدام التحويلات

إستخدام التحويلات في مصر طبقا لبعض الدراسات الميدانية الحديثة

أوجه الإنفاق	السنة والدراسة		
	٢٠٠٦	٢٠١٠	٢٠١٤
	بنك الإستثمار الأوروبي	المنظمة الدولية للهجرة	جامعة القاهرة
المصروفات المعيشية اليومية	٪٤٣	٪٥٥,٨	
التعليم	٪١٢	٪١٥,٥	٪٦٢,٣
الصحة	--	٪١١,٨	
تجديد/بناء منزل	٪١٨	--	٪٢٢,٤
شراء أراضي	--	--	٪٧,١
إستثمار	٪١٥	٪٥,٨	٪٥,٠
أخرى	٪١٢	٪١١,١	٪٣,٣
إجمالي	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

إستراتيجيات وسياسات توجيه التحويلات نحو تمويل التنمية

الإطار المؤسسي للهجرة المصرية

- قد يكون من المهم قبل عرض الإستراتيجيات والسياسات الخاصة بتحويلات العاملين بالخارج نحو تحويل التنمية في مصر أن نستعرض بإيجاز الإطار المؤسسي للهجرة المصرية وأهم الجهات الفاعلة في هذا المجال.
- تتعدد الجهات المرتبطة بالهجرة المصرية الي المدى الذي يمكن من خلاله إعتبار كافة الوزارات المصرية ذات علاقة بموضوع الهجرة من جانب أو آخر، إلا أن الوزارات المباشرة الفاعلة في هذا المجال هي وزارات الخارجية والداخلية والتضامن الإجتماعي والقوى العاملة والهجرة وبعض الجهات الأخرى مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فيما يخص جمع وتبويب وتحليل البيانات وإجراء المسوح الميدانية الخاصة بالهجرة.

الإطار المؤسسي للهجرة المصرية

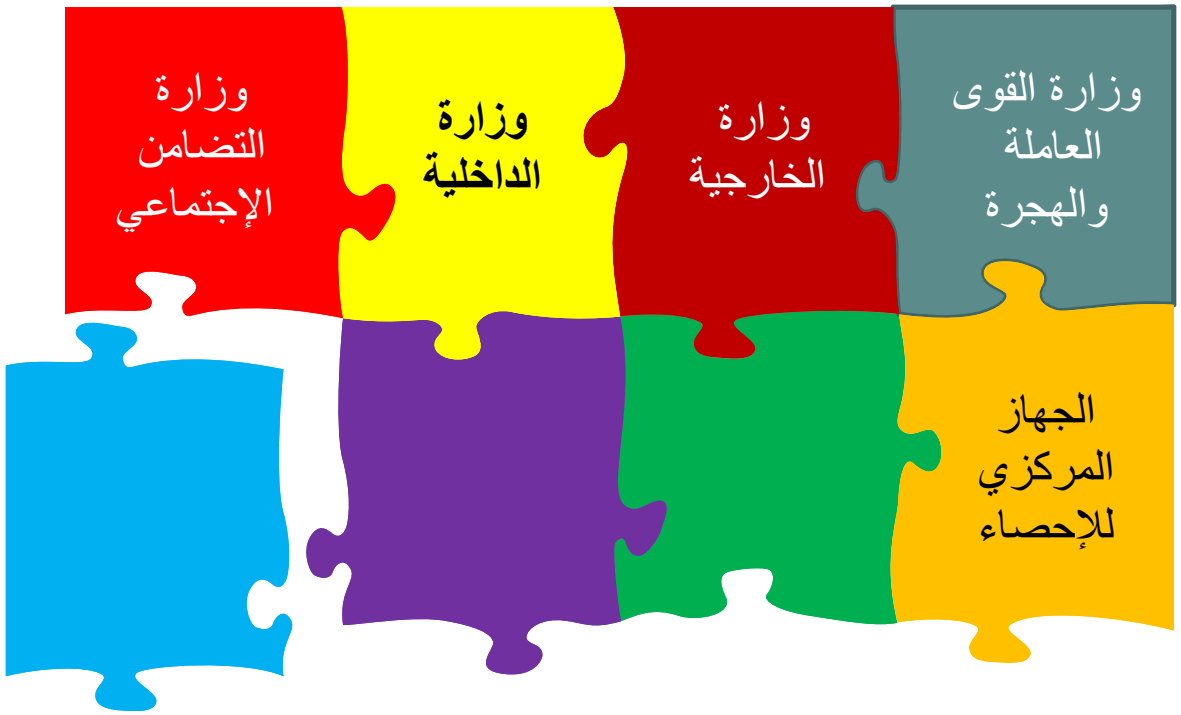

إستراتيجيات وسياسات توجيه التحويلات نحو تحويل التنمية

- مع تعدد الجهات المسئولة عن الهجرة والمصريين العاملين في الخارج، تتعدد السياسات السياسات والإستراتيجيات الخاصة بالتعامل مع القضايا المرتبطة بهم، تتكامل في بعض الأحيان، وتتشتت تلك الجهود في أحيان أخرى.
- نقدم فيما يلي عرضا لأهم سياسات توجيه التحويلات نحو تمويل التنمية.

السياسات الرسمية لتوجيه تحويلات المهاجرين نحو تمويل التنمية

- أكّدت المادة ٦٢ في الدستور المصري الجديد على أن حرية التنقل، والإقامة، والهجرة مكفولة، وأنه لا يجوز إبعاد أى مواطن عن إقليم الدولة، ولا منعه من العودة إليه، كما أكّدت المادة ٨٨ على إلتزام الدولة برعاية مصالح المصريين المقيمين بالخارج، وحمايتهم وكفالة حقوقهم وحرياتهم، وتمكينهم من أداء واجباتهم العامة نحو الدولة والمجتمع وإسهامهم فى تنمية الوطن.
- على الرغم من إهتمام الدستور المصري الجديد/المعدل بالمصريين بالخارج، إلا أنه يلاحظ أنه لا توجد وثيقة رسمية معلنة، بخلاف قانون الهجرة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣ تلخص رؤية الحكومة المصرية حول الهجرة، وعلى الرغم من عدم وجود استراتيجية رسمية أو خطة عمل رسمية حول سياسة الهجرة في مصر .

السياسات الرسمية لتوجيه تحويلات المهاجرين نحو تمويل التنمية

- إلا أن تقييم السياسات الحكومية والخطابات العامة لصُناع السياسات في مناسبات مختلفة يبين لنا خمسة ركائز أو محاور لسياسة الهجرة المصرية:
  - تشجيع هجرة العمالة لضمان التوازن في سوق العمل المحلية وخفض معدلات البطالة؛
  - تعظيم الفوائد الاقتصادية من الهجرة وزيادة تحويلات المهاجرين؛
  - محاربة الهجرة غير الشرعية؛
  - ضمان حقوق العمالة المهاجرة؛
  - الوفاء باحتياجات العمل في الدول الصديقة المستقبلة للعمالة المصرية.

السياسات الرسمية لتوجيه تحويلات المهاجرين نحو تمويل التنمية

- وعلي الرغم من كون تعظيم الفوائد الإقتصادية من الهجرة وزيادة تحويلات المهاجرين تعد واحدة من ركائز سياسة الهجرة المصرية، إلا أن هذا الموضوع لم يحظَ بالإهتمام الكافي في مواد قانون الهجرة رقم ١١١ لعام ١٩٨٣.
- وقد تركّز إهتمام القانون بالأساس على إجتذاب مدخرات المصريين في التنمية، ولم يتطرق الي الوسائل المناسبة لزيادة حجم تلك التحويلات أو تخفيض تكلفتها.
- وقد ورد نص المادة ١٥ من القانون المشار إليه كالآتي:
  - يعفى عائد إستثمار الودائع التي يودعها المهاجرون المصريون في أحد البنوك العاملة في مصر من كافة الضرائب والرسوم، كما يعامل رأس المال الذى يشارك به المصرى المهاجر أو غيره من المصريين العاملين فى مشروعات أو أعمال استثمارية داخل البلاد على أساس تمتعه بكافة المزايا المقررة لرأس المال الأجنبى الذى يعمل فى نفس المجال أو رأس المال الوطنى أيهما أصلح له فإذا تقررت أكثر من معاملة تبعا لاختلاف جنسية رأس المال الأجنبى، كانت معاملة رأس المال الذى يشارك به على أساس المعاملة الأكثر ميزة.

السياسات الرسمية لتوجيه تحويلات المهاجرين نحو تمويل التنمية

- لم ترد اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٤ لعام ١٩٨٤ عما ورد في القانون ذاته، حيث نصت المادة ٢٣ من القرار الوزاري على ما يلي:
- تقوم وزارة الدولة لشئون الهجرة والمصريين فى الخارج بالعمل على أن تنشىء الجهات المختصة مكاتب للبنوك الوطنية فى مدن تجمعات المصريين فى الخارج والسعى لدى حكومات دول المهجر للموافقة على تحويل مدخرات المصريين والتأمينات الاجتماعية بأفضل الشروط، وإعداد مشروعات ودراسات جدوى فى المجالات التى تهم المصريين فى الخارج وخاصة فى مجالات الإسكان والزراعة والصناعة والتكنولوجيا، وطرحها على المصريين فى الخارج مع إبراز مزاياها على أن يتولى أصحاب هذه المشروعات من المصريين فى الخارج إدارة شئونها عند اقتناعهم بتنفيذها.

السياسات الرسمية لتوجيه تحويلات المهاجرين نحو تمويل التنمية

- علي الرغم من أهمية ما ورد في تلك المادة من دعوة البنوك الوطنية لإنشاء مكاتب لها في المدن التي يقيم بها المصريون بالخارج وتيسير تدفق التحويلات بالتعاون مع دول المهجر وإعداد مشروعات ودراسات جدوى وطرح تلك المشروعات على المصريين بالخارج، إلا أن القانون لم يوضح تلك الجهات المختصة بتيسير تلك الخدمات أو آليات التنفيذ الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف.
- أضف الى ذلك أن السياق العام لتلك التشريعات يخاطب بالأساس المستثمرين المصريين المغتربين ولا يخاطب أبناء الجالية المصرية بشكل عام، لذلك يهمل، فيما يهمل، التحويلات العائلية التي تمثل الشريحة العظمى من المصريين بالخارج وما يمكن أن يتوافر لها، لو توافرت الإرادة السياسية، من فرص للإستثمار في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والجمعيات التعاونية الإنتاجية للمهاجرين العائدين.

البنوك العامة والتجارية

- بإستثناء بعض المبادرات المحدودة الرامية إلى جذب تحويلات المصريين بالخارج للبنوك المصرية، تتصرف البنوك العامة والتجارية مع التحويلات وكأنها تحصيل حاصل أو أن ما يتوقع منها أن يودع في حسابات العملات آتٍ لا محالة وأن ما يذهب منها مباشرة لأُسَر المهاجرين لا سبيل لإجتذاب جزء منه للإستثمار في المنتجات البنكية.
- وعلي الرغم من أن الحكومة المصرية لا تفرض أية قيود على التحويلات، إلا أنه لا توجد أية منتجات بنكية بالبنوك المصرية لاجتذاب تلك التحويلات، وإن كانت بعض البنوك قد قامت بافتتاح فروع لها في بعض دول المهجر حتى يتم تسهيل التحويلات.

البنوك العامة والتجارية

- ربما يعزى عزوف البنوك المصرية عن استحداث منتجات بنكية مخصصة للمهاجرين ينبع من فشل محاولاتهم السابقة في هذا الإطار لجذب التحويلات.
- أضف الى ذلك نزوع المصريين للتعامل مع البنوك بنفس نمط التعامل مع شركات تحويل الأموال وقيامهم بسحب التحويلات من البنوك بمجرد تحويلها.

الهيئة العامة للإستثمار

- تعمل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على تقديم مصر كمركز للأعمال والابتكار وذلك من خلال رعاية برامج الترويج للاستثمار الأجنبى والمحلى وتقديم خدمات ميسرة ومطورة للمستثمرين فى إطار بيئة مهيئة للأعمال وسياسات داعمة للإستثمار.
- ويرتكز عمل الهيئة على خمسة محاور رئيسية هى: الترويج لجذب الاستثمار الأجنبى وتحفيز الإستثمار المحلى، تطوير خدمات الإستثمار وتهيئة بيئة الأعمال، إدارة المناطق الحرة وتنمية المناطق الإستثمارية، دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنمية ريادة الأعمال ، والتطوير المؤسسى الداعم.
- قامت الهيئة العامة للاستثمار مؤخراً بإنشاء إدارة خاصة لشئون المصريين بالخارج بهدف فتح قنوات إتصال مباشرة مع المصريين المغتربين لإشراكهم فى عملية التنمية ودفع عجلة الإستثمار فى مصر.

الهيئة العامة للإستثمار

- كما قام وفد رسمي من الهيئة عام ٢٠١٢ بجولة نظمتها وزارة الخارجية لعدد من الدول العربية شملت دول لبنان والبحرين وسلطنة عمان. هدفت الجولة إلى التعريف بدور هيئة الاستثمار فى مجال جذب الاستثمارات والخدمات التى يتم تقديمها للمصريين المغتربين بالخارج، والإجراءات والحوافز الجديدة التى من شأنها تشجيع المستثمرين على الإستثمار في مصر، فضلاً عن الخدمات التى يتم تقديمها للمصريين المغتربين بالخارج.
- وقد تم طرح العديد من الفرص الإستثمارية بالمحافظات المصرية، بالإضافة إلى إستعراض المشروعات الكبرى خلال تلك الجولة.

الهيئة العامة للإستثمار

- يرتبط مفهوم الإستثمار عادة في مصر بالمشروعات الكبرى وكبار المستثمرين، ولا شك أن إستحداث إدارة جديدة داخل الهيئة العامة للإستثمار خاصة بجذب إستثمارات المصريين بالخارج يُعَدُ خطوة جيدة في سبيل تعزيز قنوات الإتصال مع المصريين بالخارج الراغبين في الإستثمار في مصر، إلا أن الغالبية العظمى من المصريين بالخارج، خاصة في دول الخليج، ليسوا مستثمرين بالمعني الإقتصادي المجرّد، ولكنهم من أصحاب المدخرات المتراكمة من عائد العمل بالخارج والتي إن لم يجدوا السبل الآمنة لإستثمار تلك المدخرات في مصر لإتجهت للإنفاق غير الإستثماري.
- لذلك لابد للهيئة العامة للإستثمار من العمل على تسويق فُرَصٍ إستثمارية لإجتذاب تلك التحويلات، أو جزء منها، للإستثمار وتوفير نماذج ومشروعات إسترشادية لضخ تلك الأموال، صغيرة الحجم علي المستوى الفردي وكبيرة الحجم على المستوى الوطني، في تمويل التنمية.

الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني

- بعكس منظمات المجتمع المدني التي تلعب دوراً هاما في جذب مدخرات المهاجرين وضخها في مشروعات تنموية ناجحة كما هو الحال في كل من تونس والمغرب على سبيل المثال، لا يوجد دور يذكر لمنظمات المجتمع المدني المصرية في مجال جذب تحويلات المهاجرين المصريين وتوجيهها لخدمة التنمية في مصر.
- ويعزى ذلك بالأساس الى قلة عدد منظمات المجتمع المدني المصرية العاملة في مجال الهجرة بشكل عام، بالإضافة الي القيود المفروضة على عمل الجمعيات الأهلية خشية تحول أعمالها في هذا المجال الى نشاط توظيف الأموال المحظور قانونا.
- أضف الى ذلك تخوف المصريين من التعامل بأموالهم في كيانات غير حكومية. .

الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني

- يستثني من ذلك جمعيات الإسكان التي لا يتركز إهتمامها أيضا على جذب مدخرات المصريين بالخارج، على الرغم من أن توفير المسكن المناسب يعد من الدوافع والأهداف الريسية للمهاجرين المصريين.

التوصيات

التوصيات

- إن التوظيف الأمثل لتحويلات المهاجرين المصريين بالخارج وتحويل تلك التحويلات لتمويل التنمية لا يجب أن يعتمد فقط على جذب تحويلات "المستثمرين" ولكن يجب أن يعمل على تحفيز أصحاب المدخرات الصغيرة على الإستثمار في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- المصريون في الخارج، عادة، يمثلون كفاءات علمية وعمالة ماهرة تستفيد عادة بفارق الأجور بين مصر وبلدان المهجر وليس لديهم تراكمات مالية كبيرة تضعهم في مصاف المستثمرين.
- لذلك لابد من العمل على مساعدة تلك الفئة الكبيرة من أصحاب التحويلات الصغيرة علي توظيف جزء من مدخراتهم في الأنشطة الإنتاجية من خلال سياسات وأفكار مختلفة عن جذب الإستثمارات التي لا يملكها الا قلة قليلة منهم.
- وفي هذا الصدد يمكننا عرض بعض التوصيات كما يلي:[2]

إستحداث هيئة تنسيقية حول التحويلات والتنمية

- تتعدد الأطر والتشريعات والكيانات المعنية، أو التي يجب أن تكون معنية بالتحويلات، وكيفية تعظيم الإسفادة منها في تمويل التنمية، وتتعارض إختصاصاتها أحيانا وتبدو مجهوداتها كجزر منعزلة في كثير من الأحيان بما يؤدي الى تشتت تلك الجهود بدلا من تكاملها وتناغم جهودها.
- لذلك فإن الخطوة الأولى نحو تعظيم منافع التحويلات وخلق بيئة مواتية لتوجيهها نحو تمويل التمية لا يتأتى الا من خلال إستحداث أو خلق هيئة تنسيقية تضطلع بتنسيق الجهود الخاصة بتوجيه التحويلات نحو التنمية.
- نتصور أن تعمل هذه الهيئة التنسيقية تحت رعاية وزارة القوى العاملة والهجرة، وتحديدا يمكن أن تندرج هذه الهيئة تحت الكيان التنسيقي الأكبر المتمثل في اللجنة العليا للهجرة، على أن يعمل قطاع شئون الهجرة والمصريين في الخارج كأمانة فنية لتلك الهيئة.

إستحداث هيئة تنسيقية حول التحويلات والتنمية

- ونقترح أن تضم اللجنة في عضويتها كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بتوجيه التحويلات للتنمية.
- ونقترح أن يكون ضمن عضوية تلك اللجنة، بالإضافة الى ممثلين عن وزارة القوي العاملة والهجرة ممثلين عن الجهات التالية:
  - الهيئة العامة للإستثمار
  - البنك المركزي المصري
  - الصندوق الإجتماعي للتنمية
  - ممثلين عن منظمات المجتمع المدني
  - ممثلين عن أصحاب الأعمال

دعم دور القطاع المصرفي وخفض تكلفة التحويل

- لجذب مدخرات المصريين بالخارج يجب العمل على دعم دور القطاع المصرفي في جذب تحويلات المصريين في الخارج لوطنهم الأم من خلال التدابير التالية:
  - توسيع الشبكات البنكية والمؤسسات المالية في الدول المضيفة، خاصة في بلدان الخليج والأردن وليبيا، التي تستضيف الغالبية العظمى من المصريين في الخارج. إن وجود مثل تلك المؤسسات المالية في بلدان المهجر من شأنه تحفيز المهاجرين على تحويل مدخراتهم لمصر.
  - العمل على تخفيض تكلفة التحويل وتقليل الوقت الذي تستغرقه عملية التحويل من خلال التوظيف الأمثل للتكنولوجيا.
  - إستحداث منتجات بنكية خاصة بالمغتربين، وتطوير ما هو قائم منها، بمزايا تفضيلية كفيلة بمنافسة المنتجات البنكية في بلدان المهجر.

توفير برامج إستثمارية للتحويلات صغيرة الحجم

- يمكن للحكومة ومؤسساتها المختلفة العمل على توظيف التحويلات في تمويل التنمية والعمل على جذب التحويلات صغيرة الحجم والتحويلات الفردية من خلال توفير نماذج ودراسات جدوى لمشروعات إستثمارية – مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر – يمكن للمهاجر العائد أو مجموعة من المهاجرين العائدين مجتمعين، أن يقوموا بها.
- وكذلك منح صغار المستثمرين حوافزا جادة تمكنهم من الإستمرار في أنشطتهم الإقتصادية.
- هذا لا يعني الإنصراف عن دعوة المستثمرين المصريين في الخارج للإستثمار في مصر، لكن يجب أن تولي الدولة إهتماما أكبر بالتحويلات صغيرة الحجم والتي تمثل النسبة الغالبة لتحويلات المصريين بالخارج.

توفير الرعاية الإجتماعية

- قد تبدو تلك التوصية خارجة عن سياق الموضوع محل الدراسة.
- إلا أن تجارب الدول الأخرى - تونس والمغرب على سبيل المثال - أثبتت أنه إذا ما توافر قدر مناسب من الحماية الإجتماعية (والرعاية الصحية والتعليمية) لقلل ذلك من نسبة التحويلات الموجهة للإنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية.
- والذي بدوره سوف يؤدي الي تحقيق وفورات مالية لدي أُسَر المهاجرين والمهاجرين العائدين يمكن توجيهها للإستثمار في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بما يؤدي، ليس فقط الي خلق فرص عمل تقلل الإعتماد على الهجرة، ولكن أيضا الى إحداث تحسن ملموس في مستوى المعيشة لدى شريحة كبيرة من المواطنين.

تدعيم الشراكة بين الحكومة والعاملين بالخارج

- لعل تجربة المكسيك تمثل نموذجا ناجحا يقتدى به عند الحديث عن تدعيم الشراكة بين الحكومة والمهاجرين في توجيه تحويلات المهاجرين لتمويل التنمية، حيث تشارك الحكومة المهاجرين والمهاجرين العائدين في تحديد نوعية المشروعات التنموية وأولوياتها طبقا لكل إقليم/منطقة ثم تقوم الحكومة بالمشاركة في تمويل تلك المشروعات من خلال نسب مشاركة معينة. وقد حقق هذا المشروع نجاحا كبيرا في الإستفادة من تحويلات المهاجرين في مشروعات تنموية مشتركة تهدف الى تنمية مجتمعات المهاجرين وتحقيق أرباح إقتصادية لهم في ذات الوقت.
- يمكن، في الحالة المصرية، أن تقوم الحكومة بطرح مشروعات جاهزة يتم الإكتتاب فيها من خلال الشراكة مع منظمات المجتمع المدني تستهدف صغار المستثمرين وتحفز التحويلات الجماعية الموجهة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

تدعيم الشراكة بين الحكومة والعاملين بالخارج

- ويمكن في هذا الصدد أن يتولى الصندوق الإجتماعي للتنمية، بما له من خبرة في مجال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ومن خلال الشراكة مع منظمات المجتمع المدني، إعداد دراسات الجدوى لتلك المشروعات طبقا للإحتياجات المختلفة للمحافظات المصرية والترويج لها ومتابعتها والمساهمة في تمويلها وتسويق منتجاتها.
- بالإضافة الى ذلك، وفي ظل المشروعات الكبرى التي تنفذها مصر الآن، مشروع قناة السويس وإستصلاح الأراضي (مشروع المليون فدان) علي سبيل المثال، يجب على الحكومة العمل على إشراك الجاليات المصرية المغتربة في تلك المشروعات من خلال إعداد أوعية إستثمارية خاصة بالمصريين بالخارج بالجنيه المصري والعملات الصعبة وتيسيرها للمصريين بالخارج من خلال البعثات الدبلوماسية المصرية ومكاتب التمثيل والنوادي والروابط المصرية في الخارج.

تدعيم الشراكة بين الحكومة والعاملين بالخارج

- على الرغم من تقديم قانون الهجرة المصري بعض التسهيلات لرأس مال المغترب المصري الراغب في الإستثمار في مصر إلا أن معرفة المصريين بالخارج بتلك التيسيرات ضعيفة، لذلك يجب أن تعمل الحكومة المصرية على نشر المعرفة بتلك التيسيرات بين التجمعات المصرية بالخارج.

دعم دور منظمات المجتمع المدني

- لعبت منظمات المجتمع المدني في الدول ذات التجارب المماثلة دورا هاما في توجيه تحويلات المهاجرين نحو تمويل التنمية، تونس والمغرب على سبيل المثال.
- لذلك يجب على مؤسسات الدولة تحفيز منظمات المجتمع المدني المصرية على الدخول في هذا المجال، لأن مثل تلك المنظمات على صلة مباشرة وإحتكاك يومي بقضايا وإحتياجات المهاجرين العائدين في محال إقامتهم وهي الأعلم بالظروف المختلفة لتلك المناطق بما يمكنها من إعداد برامج لتوظيف مدخرات المستثمرين تلبي إحتياجات المجتمع المحلي المختلفة في الريف والحضر.
- يتطلب ذلك العمل على رفع كافة القيود التشريعية التي تحول دون مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تلك البرامج.